

وجوه وقرائن الجمع بين الأسانيد المختلفة

بحث علمي مُعدّ للتحكيم مُقدّم لمجلة التراث العربي / إتحاد الكتّاب العرب / دمشق

الدكتورة منى عبد الحكيم العسّه

قسم علوم القرآن والحديث / كلية الشريعة / جامعة دمشق.

وجوه وقرائن الجمع بين الأسانيد المختلفة

الدكتورة منى عبد الحكيم العسّة

قسم علوم القرآن والحديث

كلية الشريعة

جامعة دمشق

ملخص البحث

حاول هذا البحث من خلال استقراء واسع لكتب علل الحديث بيان وجوه الجمع التي وُفق العلماء من خلالها بين الأسانيد المختلفة؛ إذ نفوا وقوع التعارض بين هذه الأسانيد، وعدّوا الاختلاف بينها من قبيل التعدّد، ومن ثمّ من قبيل العلة غير القادحة. ثمّ ساق القرائن التي استخدمها العلماء في قولهم بالجمع وترجيحهم له على ردّهم الأسانيد المختلفة فيما بينها، وأطّروا لهم لها لعلّة الاضطراب، أو على ترجيح بعضها وإعلال مخالفتها، وذلك في فصلين اثنين؛ فصل أوّل تكلم عن وجوه الجمع بين الأسانيد المختلفة، سواء كان الاختلاف بالزيادة والنقصان أم بتعيين بعض رجال السند، وفصل ثانٍ تكلم عن القرائن التي استند إليها العلماء للقول بالجمع، سواء كانت قرائن مشتركة بين أغلب وجوه الجمع أم خاصة بوجه من الوجوه.

والبحث باستقراء هذه الوجوه والقرائن يحاول المساهمة بوضع لبنة في بناء أسس علم أصول العلل وقواعده، هذا العلم الذي لا يزال بحاجة إلى الكثير من الجهد والبحث العلمي الدقيق.

وجوه وقرائن الجمع بين الأسانيد المختلفة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبع هديه إلى يوم الدين. أمّا بعد:

ضمّت كتب علل الحديث الكثير من الأحاديث التي وقع الاختلاف في إسنادها، بل إن أغلب العلل الواقعة فيها هي من هذا النوع، لكن من اللافت لنظر الباحث أن أثر هذا الاختلاف لم يكن واحداً، ففي بعض الأحاديث يكون هذا الاختلاف سبباً في إعلال الحديث أو بعض طرقه بعلّة قاذحة، وفي بعضها الآخر لا نجد أثراً لهذا الاختلاف بالقدح، بل نجد العلماء يحكمون بصحة هذه الطرق جميعاً، ويجمعون بينها بوجوه من وجوه الجمع، ومن ثمّ ينفون العلة القاذحة عنها أو عن بعضها بسبب هذا الاختلاف. ولقد كان هذا دافعاً إلى البحث واستقراء الوجوه التي جمع العلماء فيها بين الأسانيد المختلفة، والقرائن التي استعملوها في ترجيح هذا الجمع والقول به، ولا تخفى أهمية مثل هذه الأبحاث التي تسعى لتأصيل بعض مسائل علم علل الحديث وتقعيدها.

وقد سرت في هذا البحث وفقاً للمنهج الاستقرائي التحليلي لكلام العلماء في الجمع بين الأسانيد المختلفة، سواء أكان صريحاً في النصّ على الجمع ووجهه وقرينته، أم مُستنبطاً من خلال حكمهم على الحديث وطرقه.

هذا وقد جاء البحث وفق الخطة الآتية:

المقدمة: تتضمن أهمية البحث، وسبب اختياره، ومنهجه، وخطته.

تمهيد: أولاً - معنى الجمع.

ثانياً - منهج المحدثين في تقديم الجمع على الترجيح.

الفصل الأول: وجوه الجمع بين الأسانيد المختلفة.

المبحث الأول: الجمع بين الأسانيد المختلفة في الزيادة والنقصان.

المطلب الأول: الجمع بالعلو والنزول.

المطلب الثاني: الجمع بالنشاط والفتور، أو الجرأة والهيبة.

المبحث الثاني: الجمع بين الأسانيد المختلفة في تعيين بعض رجال السند.

المطلب الأول: الجمع بتعدد طرق الحديث.

المطلب الثاني: الجمع بتعدد الأحاديث.

المطلب الثالث: الجمع بحمل المبهم على المسمى.

الفصل الثاني: قرائن الجمع بين الأسانيد المختلفة.

المبحث الأول: القرائن المشتركة بين أكثر من وجه من وجوه الجمع.

المطلب الأول: تصريح الراوي المختلف عليه أو أحد أصحابه بتلقي الحديث على أكثر من وجه.

المطلب الثاني: رواية أحد أصحاب الراوي المختلف عليه أو أكثر لكلا الوجهين المختلفين إما في سياق واحد وإما في سياقين منفصلين.

المطلب الثالث: كثرة شيوخ الراوي المختلف عليه وسعة حديثه.

المطلب الرابع: اختلاف ألفاظ المتن بالزيادة أو النقص أو التغيير.

المطلب الخامس: قوة الطرق المختلفة وتساويها.

المبحث الثاني: القرائن الخاصة بوجه من وجوه الجمع.

المطلب الأول: تصريح الراوي المختلف عليه بالسماع في الطريق الناقصة.

المطلب الثاني: شهرة الراوي بالإرسال والوقف، أو جمع الشيوخ وتفريقهم.

الخاتمة: نتائج البحث.

تمهيد:

أولاً- معنى الجمع:

يُعدّ علم علل الحديث من أشدّ العلوم غموضاً وأدقّها مسلكاً؛ لذا لم يُحضّ فيه إلا من رُزق مُكنةً حديثيّة راسخة مع فهم دقيق وذهن حادّ، وصبر طويل في التفتيش عن الأسانيد وتتبعها، مع استحضار كلام أئمة هذا الفنّ في ذلك. وقد تبه العلماء قديماً على هذا الأمر، قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «هذا الفنّ أغمض أنواع الحديث وأدقّها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً، وإطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحدّاقهم»^(١). وقال ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): «ولا بدّ في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عُدّ المذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به، كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني وغيرهما، فمن رُزق مطالعة ذلك، وفهمه وفقهته نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس ومَلَكة، صلح له أن يتكلم فيه»^(٢).

ويُعدّ الاختلاف بين الأسانيد أحد فروع هذا العلم الشائك، بل هو جذعه الذي تنبثق عنه قواعده وأصوله التي قررها العلماء. وإذا كان الجمع بين الأسانيد المختلفة هو أحد المسالك التي سلكها علماء هذا الفنّ في التعامل مع الأسانيد المختلفة، فلا بدّ قبل الخوض في وجوه هذا الجمع وقرائنه من توضيح مراد علماء علل الحديث من الجمع الذي أكثروا

(١) ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ٢، ص ٧١١.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٤٦٩.

من التعبير عنه في كتبهم بقولهم: «كلّها محفوظة»^(١) أو «كلّها صحاح»^(٢) أو «كلاهما صحيح»^(٣) أو «كلاهما محفوظان»^(٤) ونحوها^(٥).

وللقول بالجمع لا بدّ من كون الاختلاف الواقع على الشيخ قد صدر عن أصحابه الثقات المقبولين، وإلا فلا يُلتفت إلى هذا الاختلاف عليه، والأمر واضح في ترجيح رواية الثقة المقبول على رواية الضعيف.

فالمراد بالجمع بين الأسانيد المختلفة إزالة التعارض الظاهري بين الأسانيد التي اختلفت فيها رواية ثقات على شيوخهم بحمل الاختلاف على تعدّد وجوه الرواية عن الشيخ المختلف عليه وصحة صدورها عنه.

وإنّ هذا الحكم بالصحة أو الحفظ للطرق المختلفة لا يعني الحكم بصحتها بالمعنى الاصطلاحي للحديث الصحيح، إنما يعني ترجيح روايتها وصدورها عن المحدث المختلف عليه على كلا الوجهين، أو الوجوه المختلفة، ومن ثمّ حمل هذا الاختلاف على التعدّد لا على التضادّ، على الرغم من احتمال ضعف أحد هذه الأسانيد أو كلّها، لانقطاع فيها، أو جرح في أحد روايتها، أو غيرها من أسباب الضعف.

ثانياً - منهج المحدثين في تقديم الجمع على الترجيح عند توفر القرائن:

ذهب جمهور المحقّقين من المحدثين إلى القول بالجمع وتقديمه على الترجيح عند إمكانه وقيام القرائن الدالة عليه، وإن كانت اجتهاداتهم قد اختلفت في مدى توفر هذه القرائن والدلائل في بعض الأحاديث^(١).

(١) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٢، ص ٧٦ رقم (١٢١) و ج ٤، ص ١٣١ رقم (٤٦٧) و ج ٤، ص ١٤٩ رقم (٤٧٧). و ج ٦، ص ٤٣ رقم (٩٦٥) وغيرها.

(٢) ابن المديني، العلل، ص ٨٣ رقم (١٢٦). ابن أبي حاتم الرازي، العلل، ج ٢، ص ٨٣ رقم (٢٢٨) و ج ٣، ص ٥٤ رقم (٦٨٤). والدارقطني، العلل ج ٢، ص ٤٤ رقم (٩٩) و ج ٢، ص ٧٠ رقم (١١٤) و ج ٢، ص ٢١٤ رقم (٢٢٩) و ج ٩، ص ٢٠٧ رقم (١٧٢٥) و ج ١٥، ص ١٠٨ رقم (٣٨٦٧) وغيرها.

(٣) الترمذي، العلل الكبير، ص ٨٥ رقم (١٣٧ و ١٣٨) و ص ١٤١ رقم (٢٤٢ و ٢٤٣). وابن أبي حاتم، العلل ج ٢، ص ٨٣ رقم (٢٢٩) و ج ٣، ص ٥٤ رقم (٦٨٤). والدارقطني، العلل ج ٤، ص ٢٣٢ رقم (٥٢٩) و ج ٧، ص ٢٩٢ رقم (١٣٦٢) ... وغيرها.

(٤) الدارقطني، العلل ج ١، ص ٢٦٨ رقم (٦٠) و ج ٧، ص ٥٣ رقم (١٢٠٥) و ج ٩، ص ٢٤٩ رقم (١٧٣٨) و ج ٩، ص ٣٦٩ رقم (١٨٠٧) وغيرها.

(٥) انظر: ابن أبي حاتم، العلل ج ١، ص ٤٣٢ رقم (٢٥) و ج ٢، ص ١٠٠ رقم (٢٤١) و ج ٢، ص ٢٠٨ رقم (٣١٥). والدارقطني، العلل ج ٢، ص ١٥٥ رقم (١٨١) و ج ٣، ص ١٥٩ رقم (٣٢٦) و ج ٥، ص ٦٢ رقم (٧٠٧) وغيرها.

قال الحافظ ابن حجر في معرض دفاعه عن أحاديث صحيح البخاري المختلف في إسناده: «ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد فالجواب عنه إن أمكن الجمع: بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً، فأخرجهما المصنّف ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد.... وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متفاوتين^(٢) في الحفظ والعدد، فيُخرج المصنّف الطريق الراجحة ويُعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها»^(٣). فبدأ بالجمع أولاً عند إمكانه فإن امتنع لجأ إلى الترجيح.

لكن تقديم الجمع على الترجيح لا يعني فتح باب الجمع والقول به عند كل اختلاف بين الثقات، بل الأمر يتبع القرائن والدلائل، وإلا لانفتح باب كبير من التجويزات لا يُغلق، كما نبّه على ذلك العلماء.

قال ابن حجر مبيناً ذلك: «فإن قيل: إذا كان الراوي ثقة، فلم لا يجوز أن يكون للحديث إسناده عند شيخه، حدّث بأحدهما مروياً وبالآخر من رأيه؟ قلنا: هذا التجويز لا ننكره، لكنّ مبنى هذا العلم على غلبة الظنّ، وللحفاظ طريق معروفة في الرجوع إلى القرائن في مثل هذا، وإنما يعوّل في ذلك على النقاد المطلّعين منهم»^(٤).

وقال: «وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض روايته، فإنّ ظاهر ذلك يوجب التوقّف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحفّ الإسناد تبيّن أن تلك العلة غير قادحة»^(٥).

وقال أيضاً: «والاحتمالات العقلية الجردة لا مدخل لها في هذا الفن»^(٦).

(١) ذهب بعض المعاصرين إلى أن الأصل عند المحدثين تقديم الترجيح على الجمع وساق دليلاً على ذلك أن نسبة القول بالجمع بين الروايات المختلفة في كتب العلل قليلة جداً بالنسبة لما رجحوه من الروايات. ولا يخفى أن هذا لا يصلح دليلاً على ذلك. انظر: الزريقي، د. عادل عبد الشكور، قواعد العلل وقرائن الترجيح، ص ٥٣.

(٢) في الأصل: متقاربن. وأظنها تصحيفاً، انظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ١٥٣. والجزائري، توجيه النظر، ج ٢، ص ٧٣١.

(٣) ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٤٧.

(٤) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ج ٢، ص ٨٧٥.

(٥) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ج ٢، ص ٧٤٧. وانظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ١١، ص ٤٠١.

(٦) ابن حجر، فتح الباري ج ١، ص ٤٥.

إذاً للجمع قرائن وأدلة لا بدّ من توفرها ليترجّح عند المحدث حفظ الراوي للطرق المختلفة بحيث يُحمل هذا الاختلاف على التعدّد والتنوع لا التضادّ. لكن لا يخفى أنّ نظر المحدثين واجتهادهم في مدى توقّف هذه القرائن وصلاحتها للقول بالجمع تختلف وتباين، وهذا ما نراه واضحاً في حكمهم على بعض الأسانيد المختلفة، إذ يلجأ بعضهم إلى الترجيح، ويلجأ بعضهم الآخر إلى الجمع.

قال ابن حجر مبيّناً سبب تخريج الإمام البخاري لأسانيد متعددة مختلفة على الإمام الزهريّ في حديث نزع العرق^(١):
«وهو مصير من البخاري إلى أنّه عند الزهري عن سعيد وأبي سلمة معاً..... وقد أطلق الدارقطني أنّ المحفوظ رواية مالك ومن تابعه، وهو محمول على العمل بالترجيح^(٢)، وأمّا طريق الجمع فهو ما صنعه البخاري^(٣)».

وعلى العكس من هذا ذهب الإمام البخاري إلى الترجيح، والإمام الدارقطني إلى الجمع في الاختلاف على الزهري في حديث وقوع الفأرة في السمن^(٤). قال الحافظ ابن رجب: «فمن الحفاظ من صحّح كلا القولين، ومنهم الإمام أحمد ومحمّد بن يحيى الدّهلي وغيرهما. ومنهم من حكم بغلط معمر لانفراده بهذا الإسناد، منهم البخاري^(٥)».

(١) وهو حديث أبي هريرة، أنّ رجلاً أتى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، فقال: يا رسول الله، ولدي غلام أسود، فقال: «هل لك من إبل؟» قال: نعم، قال: «ما ألوانها؟» قال: حمراء، قال: «هل فيها من أوزق؟» قال: نعم، قال: «فأنت ذلك؟» قال: لعلّ نزع عرق، قال: «فلعلّ ابنك هذا نزعته». انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب: إذا عرض بنفي الولد، ج ٥، ص ٢٠٣٢، رقم ٤٩٩٩.

(٢) انظر: الدارقطني، العلل ج ٩، ص ١٣٨ رقم (١٦٧٩).

(٣) ابن حجر، فتح الباري ج ٩، ص ٤٤٣.

(٤) وهو حديث ابن عباس، عن ميمونة، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: سئل عن فأرة سقطت في سمن، فقال: «ألّفوها وما حوّلها فاطرحوه، وكلّوا سمنكم» انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: ما يقع من النجاسات في السمن والماء، ج ١، ص ٩٣، رقم (٢٣٣)، والدارقطني، العلل ج ٧، ص ٢٨٦ رقم (١٣٥٧).

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذي ج ٢، ص ٧٢٢.

هذا وقد حصر البحث الاختلاف الواقع بين الأسانيد في نوعين من أنواع الاختلاف، وهو الاختلاف في الزيادة والنقصان، والاختلاف في سياق السند في تعيين بعض رجاله^(١)، فيذكر لكل نوع من هذين النوعين من الاختلاف وجوه الجمع، ثم يتبعها بالقرائن التي استدلت بها العلماء على القول بالجمع.

الفصل الأول: وجوه الجمع بين الأسانيد المختلفة:

المبحث الأول: الجمع بين الأسانيد المختلفة في الزيادة والنقصان:

وقع اختلاف بين عدد كبير من الأسانيد في زيادة بعضها على الآخر، ويدخل في هذا الباب تعارض الوصل والإرسال والوقف والرفع، والعالي والنازل، والمزيد في متصل الأسانيد، والزيادة المتعلقة بكشف المرسل الخفي والتدليس... لكن الذي يعيننا هنا فقط الزيادة والنقص المتعلقة بالجمع بينهما دون غيره من الترجيح أو التوقف، لذا فإن هذا المبحث يقوم على المطالبين الآتين:

المطلب الأول: الجمع بالعلو والنزول:

ووجه هذا الجمع بأن يُحمل سبب الاختلاف بين الأسانيد على أنّ الراوي المختلّف عليه قد سمع الحديث من شيخه نازلاً، ثم لقي شيخ شيخه وسمع منه الحديث مباشرة عالياً، أو العكس، ثم حدث به على الوجهين.

قال الحافظ ابن حجر في تعليقه على حديث القبرين الذي أخرجه البخاري من طريق مجاهد عن ابن عباس، ومن طريق مجاهد عن طاووس عن ابن عباس^(٢): «وإخراجه -أي: البخاري- له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده، فيُحمل على أنّ مجاهداً سمعه من طاووس عن ابن عباس، ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس»^(٣).

(١) انظر وجوه الاختلاف الست الواقعة في الأسانيد التي ذكرها ابن حجر في نكته على كتاب ابن الصلاح نقلاً عن العلائي في نوع المضطرب ج ٢، ص ٧٧٧-٧٩٠، وهي: ١- تعارض الوصل والإرسال، ٢- تعارض الوقف والرفع، ٣- تعارض الاتصال والانقطاع، ٤- أن يروي الحديث قوم - مثلاً- عن رجل عن تابعي عن صحابي، ويرويهم غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه، ٥- زيادة رجل في أحد الإسنادين، ٦- الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف. وهذه الوجوه جميعها تعود إلى النوعين الذين ذكرهما البحث. وانظر: ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٤٧.

(٢) انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله، ج ١، ص ٨٨ رقم (٢١٣)، وباب: ما جاء في غسل البول، ج ١، ص ٨٨، رقم (٢١٥)، ولفظه: مرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبَيِّنَا».

(٣) ابن حجر، فتح الباري ج ١، ص ٣١٧. وانظر مثلاً آخر على ذلك ذكره في المرجع نفسه ج ٨، ص ٦٩٧.

وقال الإمام الدَّارْقُطْنِي (ت ٣٨٥هـ) لما سُئِلَ عن حديث اِخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَيُّوبُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ، وَأَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ: «كُلَاهُمَا صَحِيحَانِ قَدْ سَمِعَهُ أَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، وَأَخَذَهُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْهُ»^(١).

وللقول بالجمع بالعلو والنزول شرطان لا بدّ من تحقّقهما؛ أولهما: كون الراوي المختلّف عليه ثبت سماعه بالجملة من شيخه في الطريق العالي، ثانيهما: أن يكون هذا الراوي غير مدلّس إذا روى الطريق العالي بالعننة، فإن كان مدلّساً كان لا بدّ من تصرّحه بالسماع.

قال الحافظ ابن حجر تعليقاً على حديث القبرين السابق: «وهذا في التحقيق ليس بعلة؛ لأنّ مجاهداً لم يوصّف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث، فمثل هذا لا يقدر في صحّة الحديث إذا لم يكن راويه مدلّساً»^(٢).

لكنّ توقّف هذين الشرطين غير كافٍ في القول بصحّة كلا الطريقتين والجمع بينهما بالعلو والنزول، لاحتمال وقوع الشذوذ والوهم في السند النازل الذي وقعت فيه الزيادة؛ فيكون من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، أو في السند العالي الذي وقع فيه النقص؛ فيكون من قبيل الإرسال الخفيّ، لذا كان لا بدّ من توقّف قرينة أو أكثر ترجّح هذا الوجه من الجمع كما سأبيّنه مفصلاً في الفصل الآتي.

المطلب الثاني: الجمع بالنشاط والفتور، أو الجرأة والهيبية.

وذلك بأن يكون الراوي المختلّف عليه ممن يتجرّأ وينشط فيأتي بالسند تاماً -بالزيادة-، أو يتهيب ويفتر فيأتي به ناقصاً، وغالباً ما يكون النشاط والفتور أو الجرأة والهيبية سبباً في اختلاف الأسانيد في الرفع والوقف أو الوصل والإرسال.

فإذا جاءت القرينة الدالة على النشاط والكسل أو الجرأة والهيبية للراوي المختلّف عليه تبين عدم وقوع التعارض في حديثه، وأنه حدّث به على الوجهين.

(١) الدارقطني، العلل ج ١٤، ص ٣٧٣ رقم (٣٧٢١).

(٢) ابن حجر، هدي الساري ص ٣٥٠، وانظر: العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص ١٣٦.

وهذا ما صرّح به الحافظ ابن حجر بقوله: «ورواية الوقف لا تعارضُ روايةَ الرفع؛ لأنّ الراوي قد ينشط فيُسند، وقد لا ينشط فيقف»^(١).

وقال الدارقطني بعد أن ذكر خلافاً على محمد بن سيرين في وقف حديثٍ ورَفَعِهِ: «فَرَفَعَهُ صَحِيحٌ، وَمَنْ وَقَفَهُ فَقَدْ أَصَاب؛ لأنّ ابن سيرين كان يفعلُ مثلَ هذا؛ يَرَفَعُ مرّةً، ويُوقِفُ أخرى»^(٢).

وقال كذلك بعد أن نقل الاختلاف على الإمام مالك بن أنس في إرسال حديثٍ ووصله: «والقولان محفوظان عن مالك»^(٣).

وسببه ما ذكره الإمام ابن عبد البرّ (ت ٦٣٤هـ): «وهذا إنّما هو من نشاط المحدث وكسله؛ أحياناً ينشط فيُسند، وأحياناً يكسل فيُرسِل على حسب المذاكرة»^(٤).

وقد أشار الإمام مسلم رحمه الله (ت ٢٦١هـ) قبلُ إلى هذا بقوله: «فإذا كانت العلة عند من وصَفْنَا قوله من قبلُ في فساد الحديث وتوهينه، إذا لم يُعَلِّمْ أنّ الرّواي قد سمع ممّن روى عنه شيئاً، إمكان الإرسال فيه، لزمه ترك الاحتجاج في قياد قوله برواية من يعلم أنّه قد سمع ممّن روى عنه، إلا في نفس الخبر الذي فيه ذكر السماع، لما بيّنا من قبل عن الأئمة الذين نقلوا الأخبار أنّهم كانت لهم تارات يرسلون فيها الحديث إرسالاً، ولا يذكرون من سمعوه منه، وتارات ينشطون فيها، فيُسندون الخبر على هيئة ما سمعوا، فيُخبرون بالنزول فيه إن نزلوا، وبالصعود إن صعدوا»^(٥).

(١) ابن حجر، فتح الباري ج ١٣، ص ١٢٥.

(٢) الدارقطني، العلل، ج ١٠، ص ٢٩، رقم (١٨٣١).

(٣) المرجع نفسه، ج ١٣، ص ١٩٧، رقم (٣٠٨٨).

(٤) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٢٢، ص ٣٣.

(٥) مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، المقدمة، ج ١، ص ٣٢.

وقد يكون النشاط والفتور سبباً في الاختلاف في الزيادة والنقص في عدد شيوخ الراوي المختلف عليه الذين يروي عنهم، فيروي تارة عن شيخ واحد، ويروي تارة أخرى عن هذا الشيخ ويعطف عليه شيخاً ثانياً أو أكثر، فيحمل هذا الاختلاف على نشاطه أو كسله في تعداد شيوخه الذين تحمّل عنهم، وتسميته بعضهم أو جميعهم.

قال الرّشيد العطار (ت ٦٦٢هـ): «الحديث قد يكون عند الراوي له عن جماعة من شيوخه فيحدث به تارة عن بعضهم وتارة عن جميعهم، وتارة يُبهم أسماءهم، وربما أرسله تارة، على حسب نشاطه وكسله.... ومع ذلك فلا يكون ما ذكرناه اعتلاماً يقدر في صحة الحديث»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر في بيان صحة أسانيد حديث اختلّف فيه على الإمام الزهري في تسمية شيوخه وعددهم: «فتبين صحة كلّ الأقوال؛ فإنّ الزهريّ كان ينشط تارة فيذكر جميع شيوخه، وتارة يقتصر على بعضهم»^(٢).

المبحث الثاني: الجمع بين الأسانيد المختلفة في تعيين بعض رجال السند:

ويكون هذا الاختلاف بين الأسانيد في تعيين أحد رجال السند -وهو غالباً شيخ الراوي المختلف عليه- مع اتفاق بقية السند، أو في تعيين بقية رجال السند بعد الراوي المختلف عليه، أو في إبهام رجل من السند وتسميته، فيجمع بين هذا الاختلاف بأحد وجوه الجمع الآتية:

المطلب الأول: الجمع بتعدد طرق الحديث:

ووجه هذا الجمع أن يُحمل سبب الاختلاف على الراوي في تعيين أحد شيوخ السند مع اتحاد المخرج أن يُحمّل على تحمّل الراوي المختلف عليه للحديث على أكثر من وجه ومن أكثر من طريق، فسبب الاختلاف الواقع بين أصحاب المختلف عليه هو تعدّد التحمّل وليس الخطأ أو الوهم.

(١) الرّشيد العطار، غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، ص ٢١٥.

(٢) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ج ٢، ص ٧٨٣.

وقد يكون هذا الاختلاف في تعيين شيخ الراوي المختلف عليه، فيُجمع بتحمُّله للحديث عن أكثر من شيخ. قال الإمام الدارقطني في علله بعد أن ساق حديثاً اختلف فيه على أبي إسحاق السَّبَّيْعِيّ على وجهين هما: أبو إسحاق عن نافع عن ابن عمر، وأبو إسحاق عن يحيى بن وثاب عن ابن عمر: «القولان محفوظان عن أبي إسحاق»^(١).

أو يكون الاختلاف في تعيين من هو فوق شيخه، كما في الاختلاف على الزهري في سياق سند حديث عمر رضي الله عنه في الاختلاف في قراءة سورة الفرقان^(٢)، فقد رواه مَعْمَرُ بن رَاشِدٍ في إحدى روايته عن الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ عن المِسْوَرِ بن مَخْرَمَةَ عن عُمر رضي الله عنه، ورواه مالكُ بن أنسٍ عن الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ عن عبدِ الرَّحْمَنِ بن عبدِ القَارِيِّ عن عُمر رضي الله عنه. وقد صحَّح الدارقطني الطريقتين جميعاً، وساق أسانيد أخرى للزهري جمع فيها بين الشيخين في سياق واحد وقال: «كلُّها صحاحٌ محفوظة عن الزهري»^(٣).

المطلب الثاني: الجمع بتعدد الأحاديث.

ووجه هذا الجمع أن يُحمل سبب الاختلاف على الراوي في سند حديث ما على كونه قد تحمّل حديثين مختلفين بإسنادين مستقلين وليس حديثاً واحداً، لكن بسبب تشابه متنيهما في المعنى، واشتراك سنديهما في الراوي المختلف عليه ظنُّ أنه اختلاف واقع في سند حديث واحد، وهو في حقيقته من باب استقلال كلِّ حديث بسنده الخاص به.

هذا وقد أصَّل الحافظ ابن رجب الحنبلي هذا الوجه من الجمع في شرحه لعلل الترمذي؛ فقال بعد أن تكلم عن بعض قرائن الترجيح بين الأسانيد: «واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإنَّ ظهر أنه حديثان بإسنادين، لم يُحكَمْ بخطأ أحدهما فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان

(١) الدارقطني، العلل ج ١٢، ص ٣٤٩ رقم (٢٧٧٧).

(٢) عن عبدِ الرَّحْمَنِ بن عبدِ القَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بنَ الحَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بنَ حَكِيمِ بنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَ بِهَا، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ أَغْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَهْلَيْتُهُ حَتَّى انصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ لِي: «أَرْسَلَهُ»، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَقْرَأْ»، فَقَرَأَ، قَالَ: «هَكَذَا أُنزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ لِي: «أَقْرَأْ»، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنزِلَتْ إِنَّ الفُرْقَانَ أُنزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مِنْهُ مَا تَبَسَّرَ». أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الخصومات، باب: كلام الخصوم بعضهم في بعض، ج ٢، ص ٨٥١، رقم (٢٢٨٧) واللفظ له، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف، ج ١، ص ٥٦١، رقم (٨١٨).

(٣) الدارقطني، العلل ج ٢، ص ٢١٤ رقم (٢٢٩).

بإسنادين..... وكثير من الحفاظ كالدارقطني وغيره لا يراعون ذلك، ويحكمون بخطأ أحد الإسنادين وإن اختلف لفظ الحديثين، إذا رجع إلى معنى متقارب»^(١).

كما في حديث "أفطر الحاجم والمحجوم"^(٢): اختلف فيه على أبي قلابة: فرواه جماعة، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس رضي الله عنه. ورواه آخرون، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان رضي الله عنه. وصحح البخاري كلا الإسنادين؛ قال الترمذي (ت ٢٧٩هـ): «سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان. فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب؟! فقال: كلاهما عندي صحيح»^(٣).

وكما في الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي الذي ساقه الإمام الترمذي في عله، قال: «حدّثنا محمد بن بشر، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن أبي إسحاق، قال: سمعت البراء يقول: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً مربوعاً بعيداً ما بين المنكبين عظيم الجمة إلى شحمة أذنيه عليه حلّة حمراء ما رأيت شيئاً قط أحسن منه". حدّثنا هناد، حدّثنا عبث بن القاسم، عن الأشعث، عن أبي إسحاق، عن جابر بن سمرة، قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة إضحيان ف جعلت أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى القمر وعليه حلّة حمراء فلهو عندي أحسن من القمر". سألت محمداً فقلت له: ترى هذا الحديث هو حديث أبي إسحاق عن البراء؟ قال: لا، هذا غير ذلك الحديث. كأنه رأى الحديثين جميعاً محفوظين»^(٤).

المطلب الثالث: الجمع بحمل المُبهم على المُسمّى.

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذي ج ٢، ص ٧٢٩.

(٢) الحديث من حديث شداد بن أوس أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب: الصائم يحتجم، ج ٢، ص ٣٠٨، رقم (٢٣٦٩). وابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب: ما جاء في الحجامة للصائم، ج ١، ص ٥٣٧، رقم (١٦٨١). ومن حديث ثوبان: أبو داود، السنن، الموضوع السابق، رقم (٢٣٦٧)، وابن ماجه، السنن، الموضوع السابق، رقم (١٦٨٠).

(٣) الترمذي، العلل الكبير، ص ١٢١ رقم (٢٠٨).

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٤٤ رقم (٦٣٨ و ٦٣٩).

ووجه الجمع فيه واضح؛ وذلك بأن يقع الاختلاف بين الأسانيد بإبهام أحد الرواة أو تسميته، فيحمل المبهم في أحد الأسانيد على المسمّى في الإسناد الآخر، ويكون أحد الرواة قد أجهمه نسياناً أو اختصاراً أو لغير ذلك من أسباب الإبهام. وقد نصّ العلماء أنّ من طرق معرفة المبهم ورود طريق أخرى معرفة به^(١).

ومثاله ما أورده الدارقطني في عله بعد أن سئل عن حديث حُرَيْثِ بْنِ سُلَيْمِ الْعُذْرِيِّ، عن عليّ أنه جمع بين الحجّ والعمرة^(٢). فقال: «يرويه بُكَيْرُ بْنُ عَطَاءٍ واختلف عنه؛ فرواه مِسْعَرٌ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ عن رجلٍ من بني عُذْرَةَ - لم يسمّه - عن عليّ. وسمّاه الثوريّ وشريكٌ عن بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ قالا عن حُرَيْثِ بْنِ سُلَيْمِ عن عليّ»^(٣).

وسئل عن حديث هاني بن هاني، عن عليّ أشبه الناس برسول الله ﷺ الحسن والحسين^(٤). فقال: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه؛ فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هاني بن هاني عن عليّ. ورواه إسماعيل بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن رجل قد سمّاه، عن عليّ. وهو هاني بن هاني»^(٥).

الفصل الثاني: قرائن الجمع بين الأسانيد المختلفة.

المبحث الأول: القرائن المشتركة بين أكثر من وجه من وجوه الجمع:

والمراد بها القرائن التي يُستدلّ بها على الجمع بين الأسانيد المختلفة، وتصلح لأن يُستدلّ بها على أكثر من وجه من وجوه الجمع السابقة.

المطلب الأول: تصريح الراوي المختلف عليه أو أحد أصحابه بتلقّي الحديث على أكثر من وجه.

وهي قرينة قوية تصلح للاستدلال بها على كلّ وجوه الجمع السابقة.

(١) انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص ٣٧٥.

(٢) أخرجه: الطحاوي، شرح معاني الآثار، كتاب مناسك الحج، باب: ما كان النبي ﷺ محروماً به في حجة الوداع، ج ٢، ص ١٤٩، رقم (٣٧٠٠).

(٣) الدارقطني، العلل ج ٣، ص ١٨٣ رقم (٣٤٧).

(٤) أخرجه: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب: مناقب أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب، ج ٥، ص ٦٦٠، رقم (٣٧٧٩).

(٥) الدارقطني، العلل ج ٤، ص ١٤٨ رقم (٤٧٨).

كان يصرح الراوي المختلف عليه نفسه في إحدى الروايات بتلقيه للحديث عالياً ونازلاً، فيكون تصريحه هذا دليلاً
بيّناً على صحّة كلا الطريقتين عنه^(١).

مثاله ما ذكره الإمام ابن أبي حاتم الرّازي (ت ٣٢٧هـ) بعد أن ساق حديثاً وقع الاختلاف في سنده على حبيب ابن
أبي ثابت: حبيب عن عمارة عن أبي المطوّس عن أبيه عن أبي هريرة، وحبيب عن أبي المطوّس عن أبيه عن أبي هريرة. قال:
«فوجدت حديثاً بيّن علة هذه الأحاديث. أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم؛ قال: حدّثنا أحمد بن سنان؛ قال:
حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي؛ قال: حدّثنا سفيان، عن حبيب، عن عمارة بن عمير، عن أبي المطوّس. قال حبيب:
فلقيت أبا المطوّس، فحدثني عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال: فقد بان أنّ جميع الحديثين صحيحين^(٢)؛
قد سمع حبيب من عمارة، ومن أبي المطوّس»^(٣).

أو أن يُصرّح أحد أصحاب المختلف عليه بتلقيه عنه على الوجهين. قال الدارقطني بعد أن ذكر اختلاف أصحاب
يحيى بن سعيد في رفع حديث ووقفه: «وأما الخلاف فيه على يحيى بن سعيد، فإن أيوب السخّتياني بيّن في روايته
عن يحيى أنّ ذلك من يحيى، وأنه رفعه مرّة، ثم ترك رفعه، فهو عنه على الوجهين صواب»^(٤).

وقال في اختلاف أصحاب شريك القاضي عليه: «اختلف عنه في رفعه، فرواه حنيفة بن مرزوق، وعاصم بن عليّ، عن
شريك، مرفوعاً إلى النبي ﷺ. ووقفه عليّ بن الجعد، عن شريك. ورواه عليّ بن حفص المدائني، عن شريك، فقال فيه:
رفعهُ مرّة، ومرّة لم يرفعه، فصحّ القولان جميعاً عن شريك»^(٥).

(١) انظر: العائلي، جامع التحصيل ص ١٣٤.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: صحيحان.

(٣) ابن أبي حاتم، العلل ج ٣، ص ١٦٣ رقم (٧٧٦). وانظر مثلاً آخر: الدارقطني، العلل ج ١٥، ص ٣١٦ رقم (٤٠٦٠) والعائلي في جامع التحصيل ص ١٣٤.

(٤) الدارقطني، العلل ج ١٤، ص ٤٠٦ رقم (٣٧٥٤).

(٥) المرجع نفسه، ج ٦، ص ٨٣ رقم (٩٩٥).

المطلب الثاني: رواية أحد أصحاب الراوي المختلف عليه أو أكثر لكلا الوجهين المختلفين، إمّا في سياق واحد وإما في سياقين منفصلين:

فتكون روايته تلك قرينة على صحة كون الحديث عند الشيخ المختلف عليه على الوجهين. وقد أكثر العلماء من الاستدلال بهذه القرينة؛ وهي قرينة تصلح لكلّ وجوه الجمع السابقة كذلك.

نقل الترمذي عن البخاريّ في حديثٍ اختُلف فيه على أبي قلابة قال: «كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن أبي كثيرٍ روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، وعن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شدّاد، روى الحديثين جميعاً»^(١) قال ابن حجر تعليقاً على هذا: «يعني فانتفى الاضطرابُ وتعيّن الجمعُ بذلك»^(٢).

وقال ابن حجر في حديث آخر اختُلف فيه على هشيم بن بشير: «وقد جزم أبو مسعود الدمشقيّ بأنّه كان عند هشيم على الوجهين، وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول، فلا تضرّ طريق ابن إسحاق المذكورة. قال البيهقيّ^(٣): ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجهين»^(٤).

وقال الإمام الدارقطني في علله بعد أن ساق حديثاً اختُلف فيه على أبي إسحاق السبيعي: «القولان محفوظان عن أبي إسحاق لأنّ الرّحيل بن معاوية ومحمّد بن جابر وغيرهما رواه عن أبي إسحاق، عن يحيى بن وثّاب ونافع، عن ابن عمّ، جمعوا بين الإسنادين جميعاً»^(٥).

(١) الترمذي، العلل الكبير ص ١٢١ رقم (٢٠٨-٢١٠).

(٢) ابن حجر، فتح الباري ج ٤، ص ١٧٧.

(٣) انظر: البيهقي، السنن الكبرى، ج ٣، ص ٣٩٩ رقم (٦١٥٥).

(٤) ابن حجر، فتح الباري ج ٢، ص ٤٤٦.

(٥) الدارقطني، العلل ج ١٢، ص ٣٤٩ رقم (٢٧٧٧).

وقال ابنُ رجبِ الحنبليِّ بعد أن ذكر أقوال العلماء في صحة الروايتين المختلفتين على الأعمش في سند حديث الرُّوح^(١): «ومَّا يشهد لصحة ذلك أن ابن إدريس روى الحديث بالإسناد الأول أيضاً، وهذا ممَّا يستدل به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد إذا روى الحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة»^(٢).

المطلب الثالث: كثرة شيوخ الراوي المختلف عليه وسعة حديثه:

وهذه القرينة أكثر ما تُستعمل في الجمع بين الأسانيد المختلفة في تعيين بعض رجال السند، سواء بالحمل على تعدد طرق تحمل الحديث الواحد، أو تعدد الحديث نفسه.

وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن حجر في نُكته بقوله: «وربما احتُمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعاً، وقد وُجد ذلك في كثير من الحديث، لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطُّرق»^(٣).

وقال في الفتح: «... الزُّهري صاحب حديث، فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطراده في كلِّ من اختلف عليه في شيخه، إلا أن يكون مثل الزُّهري في كثرة الحديث والشُّيوخ»^(٤).

وقال أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ) بعد أن ساق اختلافاً على أبي إسحاق السَّبَّعي في حديث: «كلاهما صحيحين»^(٥)، كان أبو إسحاق واسع الحديث»^(١).

(١) هو حديث عبد الله بن مسعود قال: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَرِبِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ، لَا يَجِيءُ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِنَسْأَلَنَّهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَمُنْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ، قَالَ: «(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)». قَالَ الْأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا. أَخْرَجَهُ: البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: "وما أُوتيتم من العلم إلا قليلاً"، ج ١، ص ٥٨، رقم (١٢٥) واللفظ له، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب: سؤال اليهود النبي ﷺ عن الروح، ج ٤، ص ٢١٥٢، رقم (٢٧٩٤).

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي ج ٢، ص ٧٢٠.

(٣) ابن حجر، النكت ج ٢، ص ٧٨٣.

(٤) ابن حجر، فتح الباري ج ١٣، ص ١٥.

(٥) كذا في الأصل "صحيحين"، والصواب صحيحان.

وقال في حديث آخر اختلف فيه على قتادة بن دعامة من ثلاثة أوجه: «أحسب الثلاثة كلها صحاح، وفتادة كان واسع الحديث»^(٢).

المطلب الرابع: اختلاف ألفاظ المتن بالزيادة أو النقص أو التغيير.

وذلك بأن يقع في متون الأسانيد المختلفة بعض التباين من زيادة أو نقص أو تغيير، فيكون لهذه الزيادة أو التغيير دلالتها باستقلال كلِّ سند بمتمته، وصحَّته عمن اختلف عنه لتعدد التلقِّي عنه.

وهذه القرينة يصلح الاستدلال بها على أكثر من وجه من وجوه الجمع السابقة؛ كالجمع بالعلو والنزول، وتعدد الشيوخ، وتعدد الأحاديث.

قال الإمام العلاءي في تعداده لقرائن الجمع بالعلو والنزول بالظنِّ القويِّ: «ومنه أيضاً ما إذا اختلف رواية المتن فكان بتمامه بالواسطة، وروى بعضه بدون الزائد أو بالعكس، فإنه يظهر والحالة هذه أن كلَّ رواية على حدة»^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر في استدلاله على صحة صنيع البخاري في تصحيح طريقين اختلف فيهما على مجاهد بالجمع بينهما بالعلو والنزول: «ويؤيدُه أن في سياقه عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس»^(٤).

وقال أبو حاتم الرّازي في الاختلاف على قتادة في حديث الغار^(٥)؛ عن قتادة عن أنس، وعن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة: «الحديثان عندي صحيحان؛ لأنَّ ألفاظهما مختلفة»^(٦).

(١) ابن أبي حاتم، العلل ج٤، ص٥٤٧ رقم (١٦٣٤).

(٢) المرجع نفسه، ج٢، ص٨٣ رقم (٢٢٨).

(٣) العلاءي، جامع التحصيل ص١٣٦.

(٤) ابن حجر، فتح الباري ج١، ص٣١٧. وانظر مثلاً آخر على ذلك ذكره ابن حجر، فتح الباري ج٨، ص٦٩٧، و ج١١، ص٤٠١.

(٥) وهو حديث طويل في قصة نفر الثلاثة الذين أُطبق عليهم الغار فتوسلوا إلى الله بصالح أعمالهم. أخرجه من حديث أنس وأبي هريرة: الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، مسند أنس، ج٣، ص٥٠٤، رقم (٢١٢٦). وأصل الحديث في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) ابن أبي حاتم، العلل ج٦، ص٦٤٩ رقم (٢٨٣٢).

وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن رجب في كلامه عن الجمع بتعدد الأحاديث، قال: «وعلازمة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر، أو نقص منه، أو تغير يُستدلّ به على أنه حديث آخر، فهذا يقول عليُّ بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين»^(١).

وقال الدارقطني في حديث اختلف فيه على مالك على وجهين؛ مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة، ومالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «ويشبه أن يكون القولان عن مالك محفوظين؛ لأنّ ألفاظهما تختلف، وإن كان معناهما متفقاً»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر كذلك في حديث رواه شعبة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد، ورواه الأعمش عن أبي بشر عن أبي نضرة عن أبي سعيد: «والذي يترجّح في نقدي أنّ الطريقين محفوظان؛ لاشتمال طريق الأعمش على زيادات في المتن ليست في رواية شعبة ومن تابعه، فكأنّه كان عند أبي بشر عن شيخين، فحدّث به تارة عن هذا، وتارة عن هذا»^(٣).

المطلب الخامس: قوّة الطرق المختلفة وتساويها.

والمراد بها أن يكون في كلّ طريق قرينة قوية ترجّح صحته، فيميل بعض العلماء إلى تقوية قرينة على أخرى، ومن ثمّ يلجأ إلى الترجيح، في حين يذهب بعضهم إلى الجمع لقوّة القرينتين وتساويهما في نظره وإمكانية الجمع. ويدخل في هذا الباب كلّ قرائن الترجيح إذا وُجد بعضها في الطرق المختلفة، وتعارضت فيما بينها وتقاربت بالقوّة. واستدلّ بهذه القرينة على أكثر من وجه من وجوه الجمع، بل هي تصلح لكلّ الوجوه.

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذي ج ٢، ص ٧٢٩.

(٢) الدارقطني، العلل ج ١٤، ص ١٢٩ رقم (٣٤٧٨).

(٣) ابن حجر، فتح الباري ج ٤، ص ٤٥٥. وانظر أمثلة أخرى: الترمذي، العلل الكبير ص ٣٠ رقم (١٤)، ابن أبي حاتم، العلل ج ٣، ص ٢٥٣ رقم (٨٤٠)، الدارقطني، العلل ج ١٢، ص ٢٣٩ رقم (٢٦٦٦)، ابن رجب، شرح علل الترمذي ج ٢، ص ٧٣٠.

وذلك كالاختلاف الواقع على عبيد الله بن عمر العُمريّ في سند حديث المسيء صلّاته، فقد خالف الحافظ يحيى ابن سعيد القطان أصحاب عبيد الله كلّهم فرواه عن عبيد الله عن سعيد المقبريّ عن أبيه عن أبي هريرة، ولم يذكر أصحاب عبيد الله الثقات في السند "عن أبيه"، ومن ثمّ رجّح الترمذي^(١) رواية يحيى، ورجّح الدارقطني في عله^(٢) رواية الجماعة، ومال بعضهم إلى صحة الطريقتين والجمع بينهما، منهم البخاري ومسلم والدارقطني في إزماته والعلائي^(٣). قال ابن حجر: «لكلّ من الروائتين وجه مرجّح؛ أمّا رواية يحيى فللزيادة من الحافظ، وأمّا الرواية الأخرى فللكثرة، ولأنّ سعيداً لم يُوصف بالتدليس، وقد ثبتّ سماعه من أبي هريرة، ومن ثمّ أخرج الشيخان الطريقتين»^(٤).

وإلى هذه القرينة أشار ابن حجر في نُكته على ابن الصلاح^(٥) بقوله: «هذا إنّما يطرد حيث يحصل الاستواء في الضبط والاتقان». وذلك بعد أن نقل قولاً لعلّي بن المدني في الجمع بين سنيين مختلفين على أبي قلابة.

وهذا ما أراده أبو حاتم بعد أن سُئل عن حديث اختلف فيه زهير بن معاوية والمسعودي على أبي إسحاق السبّعيّ في تعيين اسم شيخه، قال: «كان المسعودي أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه، وزهير كان متقن^(٦)»^(٧). ولهذا قال الدارقطني فيه: «ويشبه أن يكونا صحيحين»^(٨).

(١) انظر: الترمذي، السنن، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في وصف الصلاة، ج ٢، ص ١٠٣ رقم (٣٠٣).

(٢) ج ١٠، ص ٣٦١ رقم (٢٠٥٠).

(٣) انظر: ابن حجر، فتح الباري ج ٢، ص ٢٧٧. الدارقطني، الإلزامات والتبع، ص ١٣٢ رقم (٩). العلاني، جامع التحصيل ص ١٣٤.

(٤) ابن حجر، فتح الباري ج ٢، ص ٢٧٧.

(٥) ج ١، ص ٣٨٣.

(٦) كذا في الأصل "متقن"، والصواب: متقناً.

(٧) ابن أبي حاتم، العلل ج ٦، ص ٤٣٤ رقم (٢٦٤٧).

(٨) الدارقطني، العلل ج ٥، ص ٣١٧ رقم (٩٠٩).

ومن قرائن الترجيح التي أكثر العلماء من الاستدلال بها مخالفة الجادة؛ فإنهم عدوها قرينة قوية في ترجيح الطريق الغربية على الجادة^(١)، فإذا وُجِدَت هذه المخالفة في طريق من طرق الحديث المختلف فيه، ووجد في الطريق الأخرى ما يرجح الحفظ أيضاً كالكثرة، جُمع بينهما بالحمل على تعدد طرق هذا الحديث.

كما في الحديث الذي اختلف فيه على ابن أبي ذئب وصححه البخاري من كلا الوجهين عنه؛ فقد أخرجه البخاري من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ومن طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح^(٢). قال الحافظ ابن حجر: «الأكثر -أي: من أصحاب ابن أبي ذئب- قالوا فيه: عن أبي هريرة، فكان ينبغي ترجيحهم؛ ويؤيده: أنّ الراوي إذا حدّث في بلده كان أتقن لما يحدث به في حال سفره، ولكن عارض ذلك أن سعيداً المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة، فمن قال: "عنه، عن أبي هريرة" سلك الجادة، فكانت مع من قال: "عنه، عن أبي شريح" زيادة علم ليست عند الآخرين.... ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي صحة الوجهين»^(٣). ووافق البخاري على صحة كلتا الطريقتين أحمد بن حنبل وأبو حاتم^(٤).

وكما في قرينة وقوع قصة في السند؛ فإنها تدل على الحفظ^(٥)، فإذا اجتمعت مع قرينة الاختصاص والإتقان في الطريق الأخرى المختلفة جُمع بينهما بتعدد الطرق.

قال ابن حجر في ذكر خلاف على سالم بن عبدالله بن عمر: «وليس لجرير بن زيد في البخاري سوى هذا الحديث، وقد خالف فيه الزُّهري، فقال عن سالم عن أبي هريرة، والزهرري يقول عن سالم عن أبيه، لكن قوي عند البخاري أنه عن

(١) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٧٢٥.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: إثم من لا يأمن جاره بوائقه، ج ٥، ص ٢٢٤٠، رقم (٥٦٧٠).

(٣) ابن حجر، فتح الباري ج ١٠، ص ٤٤٤.

(٤) انظر: ابن أبي حاتم، العلل ج ٥، ص ٥٩٨ رقم (٢٢٠٣).

(٥) انظر: ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٦٣.

سالم عن أبيه وعن أبي هريرة معاً، لشدة إتقان الزهري ومعرفته بحديث سالم، ولقول جرير بن زيد في روايته: كنتُ مع سالمٍ على باب داره فقال: سمعتُ أبا هريرة، فإنها قرينة في أنه حفظ ذلك عنه»^(١).

وكذا إذا روى كلاً من الطريقتين جماعة من أصحاب المختلف عليه.

كما فعل الدارقطني بحديث اختلف فيه على قيس بن أبي حازم بالوقف والرفع، فإنه رجح صواب الوجهين عنه، بسبب ثقة من روى كلا الوجهين عنه، فقال بعد أن سرد جماعة أصحابه الذين رَوَوْا عنه من الوجهين: «وجميع رواة هذا الحديث ثقات، ويُشبهه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرةً فيُسندُه، ومرةً يجنُّ عنه فيَقِفُه على أبي بكر»^(٢).

وكما فعل ابن حجر في حديث اختلف فيه على الأوزاعي، قال: «وقد تابع كلاً من الروائين جماعة من أصحاب الأوزاعي فالاختلاف منه، وكأنه كان يحدث به على الوجهين»^(٣).

المبحث الثاني: القرائن الخاصة بوجه من وجوه الجمع.

المطلب الأول: تصريح الراوي المختلف عليه بالسماع في الطريق الناقصة:

وهذه القرينة خاصة بالجمع بالعلو والنزول، وقد سبق أن ذكرنا في وجوه الجمع أنّ التصريح بالسماع في الطريق العالية شرط إذا كان الراوي المختلف عليه من المدلسين، فهي شرط في حق الراوي المدلس، وقرينة أيضاً على صحة هذا الوجه مطلقاً سواء أكان الراوي مدلساً أم لا.

وهذا ما نصّ عليه ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) في نوع المزيد في متصل الأسانيد قال: «الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة " عن " في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله، ويُجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد، لِمَا عُرف في نوع

(١) ابن حجر، فتح الباري ج ١٠، ص ٢٦١.

(٢) الدارقطني، العلل ج ١، ص ٢٥٢ رقم (٤٧).

(٣) ابن حجر، فتح الباري ج ٣، ص ٣٨.

المعلّل، وكما يأتي ذكره إن شاء الله تعالى في النوع الذي يليه، وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار، كما في المثال الذي أوردناه، فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه، ثم سمعه منه نفسه»^(١).

وقد عدّ الحافظ ابن حجر حمل الاختلاف بالزيادة والنقص على رجل من قبيل العالي والنازل ضرباً من ضروب الاحتمال غير المقبول، ما لم تُقم قرينة على ذلك، ومنها التصريح بالسماع في الطريق الناقصة، فقال في حديث أخرجه البخاري^(٢) اختُلف فيه على ابن أبي مُليكة: «قوله عن ابن أبي مُليكة عن عائشة؛ قال الدارقطني: رواه حاتم ابن أبي صغيرة عن عبد الله بن أبي مليكة فقال: حدّثني القاسم بن محمد حدّثني عائشة، وقوله أصحّ لأنه زاد وهو حافظ متقن^(٣). وتعقبه النَّوويّ وغيره بأنّه محمول على أنّه سمع من عائشة وسمعه من القاسم عن عائشة فحدّث به على الوجهين^(٤). قلت: وهذا مجرد احتمال، وقد وقع التصريح بسماع ابن أبي مُليكة له عن عائشة في بعض طرقه، كما في السند الثاني من هذا الباب، فانتفى التعليل بإسقاط رجل من السند، وتعيّن الحمل على أنّه سمع من القاسم عن عائشة ثمّ سمعه من عائشة بغير واسطة أو بالعكس» ثم زاد قرينة أخرى سبق أن أشرنا إليها في القرائن المشتركة وهي الزيادة أو التغيير في المتن، فقال: «والسرّ فيه أنّ في روايته بالواسطة ما ليس في روايته بغير واسطة وإن كان مؤداهما واحداً، وهذا هو المعتمد بحمد الله»^(٥).

المطلب الثاني: شهرة الراوي بالإرسال والوقف، أو جمع الشيوخ وتفريقهم.

وهي قرينة خاصة بوجه الجمع بالنشاط والفتور أو الجرأة والهيبه.

(١) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص ٢٨٧.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: {فسوف يُحاسب حساباً يسيراً}، ج ٤، ص ١٨٨٥، رقم (٤٦٥٥).

(٣) لم أجد نص كلام الدارقطني هذا، وإن كان رجح رواية حاتم بن أبي صغيرة بالزيادة في كتابه العلل، ج ١٤، ص ٣٦٠، رقم (٣٧٠٥). واكتفى بذكر الاختلاف على ابن أبي مليكة دون ترجيح في الإلزامات والتتبع ص ٣٤٩، رقم (١٩٠).

(٤) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١٧، ص ٢٠٩.

(٥) ابن حجر، فتح الباري ج ١١، ص ٤٠١.

وذلك بأن يكون الراوي مشهوراً بالإرسال أو الوقف نتيجة توقيه وتورعه، فإذا عرض له شك أو غيره وقف الحديث أو أرسله احتياطاً، وإن كان روي عنه على التحقيق مرفوعاً أو موصولاً. فتكون هذه الشهرة قرينة على صحة كلتا الطريقتين عنه.

كحمّاد بن زيد؛ قال يعقوب بن شيبة (ت ٢٦٢هـ): «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة، غير أنّ ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلاً لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه»^(١).

ومحمّد بن سيرين؛ قال الدارقطني بعد أن ذكر اختلافاً عليه في وقف حديث ورفعه: «ابن سيرين من توقيه وتورعه، تارة يصرح بالرفع، وتارة يومي، وتارة يتوقف على حسب نشاطه في الحال»^(٢). وقال في موضع آخر: «رفعه صحيح، وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه ربّما توقف عن رفع الحديث توقياً»^(٣).

ومالك بن أنس؛ قال الحافظ الدارقطني: «ومن عادة مالك إرسال الأحاديث وإسقاط رجل»^(٤). وقال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ): «كانت عادة لمالك يرفع في الأحابن الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى؛ على حسب نشاطه. فالحكم أبدأ لمن رفع عنه وأسند، بعد أن يكون ثقة حافظاً متقناً»^(٥).

وابن شهاب الزهري؛ قال الإمام ابن عبد البر: «كان ابن شهاب رحمه الله أكثر الناس بحثاً على هذا الشأن؛ فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدّث به مرّة عنهم، ومرّة عن أحدهم، ومرّة عن بعضهم، على قدر نشاطه في حين حديثه، وربّما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض، كما صنع في حديث الإفك وغيره، وربّما لحقه الكسل

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ١١.

(٢) الدارقطني، العلل ج ١٠، ص ٢٥ رقم (١٨٢٧).

(٣) المرجع نفسه، ج ١٠، ص ٢٨ رقم (١٨٣٠).

(٤) المرجع نفسه، ج ٦، ص ٦٣ رقم (٩٨٠).

(٥) ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ١١، ص ٥٩٢ حديث (٥١٨٥).

فلم يسنده، وربما انشرح فوصل وأسند، على حسب ما تأتي به المذاكرة، فهذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كبيراً في أحاديثه. ويبين لك ما قلنا روايته لحديث ذي اليمين؛ رواه عنه جماعة، فمرة يذكر فيه واحداً، ومرة اثنين، ومرة جماعة، ومرة جماعة غيرها، ومرة يصل، ومرة يقطع»^(١).

الخاتمة: نتائج البحث.

١. يُشكّل الاختلاف بين الأسانيد أغلب المادّة العلمية التي قامت عليها كتب علل الحديث، ويُعدُّ الخوض في هذا الاختلاف والقول بالجمع أو الترجيح أو الاضطراب من المسالك الوعرة التي اختلفت اجتهادات المحدثين فيها.

٢. معنى الجمع بين الأسانيد المختلفة: إزالة التعارض الظاهري بين الأسانيد التي اختلفت فيها رواة ثقات على شيوخهم بحمل الاختلاف على تعدد وجوه الرواية عن الشيخ المختلف عليه وصحة صدورها عنه.

٣. عمل المحدثين يدل على تقديم الجمع على الترجيح عند إمكانه وقيام القرائن الدالة عليه، وإن كانت اجتهاداتهم قد اختلفت في مدى توفر هذه القرائن والدلائل في بعض الأحاديث.

٤. تنحصر كافة وجوه الاختلاف بين الأسانيد التي ذكرها العلماء في نوعين رئيسيين من الاختلاف هما: الاختلاف في الزيادة والنقص، والاختلاف في سياق السند في تعيين بعض رجاله.

٥. وجوه الجمع التي وفقّ بها العلماء بين الأسانيد المختلفة: هي الجمع بالعلوّ والنزول، والجمع بالنشاط والفتور، أو الجرأة والهيبية، والجمع بتعدد طرق الحديث، والجمع بتعدد الأحاديث، والجمع بحمل المبهم على المسمّى.

(١) ابن عبد البر، التمهيد ج٧، ص٤٥.

٦. للقول بالجمع بالعلو والنزول شرطان لا بدّ من تحقّقهما؛ أحدهما: أن يكون الراوي المختلّف عليه قد ثبت سماعه بالجملة من شيخه في الطريق العالية، والثاني: أن لا يكون مدلّساً إذا روى الطريق العالية بالنعنة، فإن كان مدلّساً كان لا بد من تصريحه بالسماع.

٧. الجمع بين الوصل والإرسال والوقف والرفع ممكن، وذلك بحمل صدور الحديث عن الراوي المختلّف عليه على الوجهين بسبب نشاطه وفتوره، أو جرّأته وهيبته.

٨. القرائن التي استدل بها العلماء على الجمع بين الأسانيد المختلفة وتوصّل إليها البحث نوعان؛ قرائن مشتركة تصلح لأن يُستدلّ بها على أكثر من وجه من وجوه الجمع، وقرائن خاصة بوجه واحد فقط من هذه الوجوه. أمّا القرائن المشتركة فهي: تصريح الراوي المختلّف عليه أو أحد أصحابه بتلقي الحديث على الوجهين، ورواية أحد أصحاب الراوي المختلّف عليه أو أكثر لكلا الوجهين المختلفين، وكثرة شيوخ الراوي المختلّف عليه وسعة حديثه، واختلاف ألفاظ المتن، وقوّة الطرق المختلفة وتساويها. وأمّا القرائن الخاصّة فقرينتان: قرينة التصريح بالسماع في السند الناقص للجمع بالعلو والنزول، وقرينة شهرة الراوي بالإرسال والوصل أو الوقف والرفع للجمع بالنشاط والفتور أو الجرأة والهيبّة.

٩. يقوى القول بالجمع بين الأسانيد المختلفة ويضعف بحسب عدد القرائن الدالة عليه وقوتها، ويتبع ذلك اتفاق العلماء على القول بالجمع أو اختلافهم فيه.

والحمد لله ربّ العالمين

مصادر ومراجع البحث

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، العلل، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، (مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ).
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري، صححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعلق عليه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ).
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، (الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م).
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، هدي الساري، (دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ).
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، (دار الملاح للطباعة والنشر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧ هـ).
- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي).
- ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، العلل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (المكتبة العصرية، صيدا - بيروت).

- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البخاري، تحقيق د.مصطفى البغا، (دار العلوم الإنسانية - دمشق، الطبعة الأولى).
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م).
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة، العلل الكبير، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩).
- الجزائري، طاهر بن صالح ابن أحمد، توجيه النظر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م).
- الدارقطني، علي بن عمر، الإلزامات والتتبع، دراسة وتحقيق الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخرّيج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- الرشيد العطار، يحيى بن عبد الله بن علي، غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، تحقيق محمد خرشافي، (مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ).
- الزرقي، د.عادل عبد الشكور، قواعد العلل وقرائن الترجيح، (دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، (دار طيبة).
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، شرح معاني الآثار، (عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م).
- الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، (دار هجر - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).

- العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، (عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦).
- مسلم بن الحجاج، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي - بيروت).
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ).